



جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
معهد العلمين للدراسات العليا  
قسم القانون الخاص

# أحكام مراقبة رب العمل للعمالة عن بعد

## - دراسة مقارنة -

رسالة تقدم بها الطالب

**حسين زهير محمد على**

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بأشراف

**الأستاذ الدكتور**

**عبد الرزاق أحمد محمد الشيبان**

م ٢٠٢٥

١٤٤٧ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَّقِيبًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء - الآية ١

## الإهداء

إلى أبي العزيز...

صوت الحكمة، وعون الطريق، ومصدر العزيمة في حياتي.

إلى أمي الحبيبة...

روح الطمأنينة، ومحراب الدعاء، وملاذ قلبي الدائم.

إلى أخي وأخواتي...

رفقاء الروح، سند العمر وشركاء الفرح.

إلى زوجتي الغالية...

شريكة الحلم، ونصف الروح، والداعمة الأولى في مسیرتي.

إلى كل من دعا لي وسعى بخالص محبته لنجاحي.

أهدي هذا الجهد المتواضع راجياً من الله القبول..

الباحث

## شكر وعرفان

الحمد لله على ما انتقم، وله الشكر على ما ألم بهم والثناء بما قدم، من عموم نعم إبتدأها وشبيغ ألا أولاها، جم عن الإختفاء عددها وتأي عن الإدراك أمرها، والصلة والسلام على أشرف الخلق أجمعين نيتنا وشفيعنا وطيب قلوبنا أبا القاسم محمد (صلى الله عليه) وعلى آله الطيبين الطاهرين ومن اهتمى بهم إلى يوم الدين.

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان والعرفان إلى الأستاذ الدكتور (عبد الرزاق أحمد محمد الشيبان)، لتفضله بموافقة للإشراف على هذه الرسالة، وعلى ما بذله من جهد كريم وتوجيه علمي دقيق، أثناء مراحل إعداد هذا العمل، وأدعوه الله له بدوام الصحة وال توفيق. إمتناني وشكري لرئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة، لتفضلهم بقراءة الرسالة وتربيتها بلاحظاتهم القيمة التي أسهمت في إثراء الرسالة علميا.

يدعوني الاعتراف بالجحيل أن أقدم الشكر والعرفان لمؤسسة بحر العلوم الخيرية، ومعهد العلمن للدراسات العليا في النجف الأشرف ممثلة بعميدتها، وأساتذتها، وموظفيها كافة، بالخصوص لمن كان لهم الفضل في بناء المهارات العلمية والمعرفية للطلبة في السنة التحضيرية، كل من الدكتور الفاضل (عزيز كاظم جبر)، والدكتور (ضيير حسين المعموري) والدكتور (حسن محمد كاظم المسعودي)، الدكتور (أحمد سامي المعموري) والدكتور (صالح مهدي كحيط) والدكتوره (إهداء باسم داود)

أقدم خالص شكري لأساتذة القانون المدني، أستاذنا الدكتور (حسن حنتوش رشيد/جامعة اهل البيت)، والدكتورة (سهام سوادي طعمة/جامعة المستنصرية)، والحاكمي الدكتور (عمار ضميم الريدي) والمدرس المساعد (إيسر رزاق طلاع/جامعة الكوت) والرائد الحقوقي (محمد على جليل) على جهودهم الطيبة وإرشادتهم المتمة أثناء فترة اختياري لعنوان الرسالة.

كما يسرني أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان إلى المهندس النموي (فاضل حاوي مربان / رئيس الهيئة الوطنية للرقابة النووية والأشعاعية والكميائية والبيولوجية) على منحه الكرية وقبوله طلبي لمواصلة دراستي العليا في مرحلة الماجستير، كما اود ان اعبر عن بالغ امتناني للسيدة (مثال جسام سوادي مدير مديرية الشؤون الادارية والمالية في الهيئة) ومدير مكتب رئاسة الهيئة السيد (سلام سعدي محمد على) على تعاونهم ودعمهم المستمر وتبسيط الاجراءات لتحقيق هذه الخطوة في مسيري العلمية.

وأخيراً يزيدني إعتزازاً أن أقدم الشكر والعرفان إلى موظفي المكتبة المركزية في جامعة بغداد، ومكتبة مجلس القضاء الأعلى والمعهد القضائي، والمكتبة الحيدرية في النجف الأشرف، ومكتبة معهد العلمن، والجامعة المستنصرية، لما بذلوه من جهود سخية لتزويدني بالمصادر العلمية المختلفة حول موضوع الدراسة، والشكر والعرفان لكل من فاتني ذكر اسمه فليتكرم على بالعفو والسامح، والله ولي التوفيق.

الباحث

## قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	آلية القرآنية
ب	الإهداء
ج	شكر وعرفان
د - هـ	قائمة المحتويات
و	الملخص
٦ - ١	المقدمة
٦٩ - ٧	الفصل الأول: ماهية العمل عن بعد
٤٣ - ٨	المبحث الأول: مفهوم عقد العمل عن بعد
١٨ - ٩	المطلب الأول: تعريف عقد العمل عن بعد
١٢ - ٩	الفرع الأول: التعريف اللغوي والفقهي لعقد العمل عن بعد
١٨ - ١٣	الفرع الثاني: التعريف التشريعي لعقد العمل عن بعد
٤٣ - ١٩	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية لعقد العمل عن بعد
٢٧ - ٢٠	الفرع الأول: خصائص عقد العمل عن بعد
٣٣ - ٢٧	الفرع الثاني: مميزات عقد العمل عن بعد
٤٣ - ٣٣	الفرع الثالث: التبعية في عقد العمل عن بعد
٦٩ - ٤٤	المبحث الثاني: أهمية العمل عن بعد وصورة

٦١ - ٤٦	المطلب الأول: أهمية عقد العمل عن بعد
٥٢ - ٤٦	الفرع الأول: حماية الحياة الخاصة للعامل عن بعد من المراقبة التكنولوجية
٥٦ - ٥٣	الفرع الثاني: حماية الاتصالات والراسلات الإلكترونية الخاصة للعامل عن بعد من رقابة صاحب العمل
٦١ - ٥٧	الفرع الثالث: حماية المراسلات الإلكترونية الخاصة للعامل من مراقبة صاحب العمل
٦٩ - ٦٢	المطلب الثاني: صور عقد العمل عن بعد
٦٤ - ٦٢	الفرع الأول: العمل عن بعد في المنازل
٦٥ - ٦٤	الفرع الثاني: العمل عن بعد المتجول
٦٩ - ٦٦	الفرع الثالث: أنواع أخرى من صور العمل عن بعد
٦٩	خلاصة الفصل الأول
١٢٨ - ٧٠	الفصل الثاني: أحكام اتفاق عقد العمل عن بعد
٨٧ - ٦٨	المبحث الأول: الإيجاب والقبول الإلكتروني في عقد العمل
٧٩ - ٦٩	المطلب الأول: خصوصية الإيجاب والقبول عن بعد
٧٨ - ٧٠	الفرع الأول: خصوصية الإيجاب عن بعد
٧٩ - ٧٨	الفرع الثاني: خصوصية القبول عن بعد
٨٧ - ٧٩	المطلب الثاني: سريان الإيجاب والقبول عن بعد
٨٤ - ٨١	الفرع الأول: سريان الإيجاب في عقد العمل عن بعد
٨٧ - ٨٤	الفرع الثاني: سريان القبول في عقد العمل عن بعد
١٢٦ - ٨٨	المبحث الثاني: أحكام الرقابة والالتزامات القانونية في عقد العمل عن بعد

٨٩ - ١٠٧	المطلب الأول: التزامات رب العمل
٨٩ - ٩٥	الفرع الأول: التزام رب العمل بحماية البيانات الشخصية للعمل عن بعد
٩٥ - ١٠٢	الفرع الثاني: الالتزام بالأجر ونظامه القانوني
١٠٢ - ١٠٧	الفرع الثالث: قروض رب العمل
١٠٨ - ١٢٦	المطلب الثاني: التزامات العامل عن بعد
١٠٨ - ١١٥	الفرع الأول: التزام العامل عن بعد بساعات العمل المتفق عليها
١١٥ - ١١٨	الفرع الثاني: الالتزام بالحفظ على سرية المعلومات
١١٨ - ١٢٦	الفرع الثالث: الالتزام بالتقيد بسياسات الأمن السيبراني والتواصل الفعال مع جهة العمل
١٢٨	خلاصة الفصل الثاني
١٢٨ - ١٣٢	الخاتمة
١٣٣ - ١٤٧	قائمة المصادر
A - B	Abstract

## المستخلص

أدت ثورة الاتصالات والمعلومات وما رافقها من انعكاسات العولمة إلى إحداث تغييرات جوهرية في طبيعة علاقات العمل، إذ تراجعت فكرة المكان والزمان كشروطين لازمين في عقد العمل التقليدي، وبرز في المقابل شكل جديد من أنماط العمل يتمثل في "العمل عن بعد"، ويقوم هذا النظام على أداء العامل للأعمال الموكلة إليه من مكان مختلف عن مقر صاحب العمل أو المؤسسة، سواء من منزله أم أي مكان آخر، مستعيناً في ذلك بوسائل وتقنيات الاتصال الحديثة، التي أتاحت، إمكانية التواصل وإنجاز المهام دون الحاجة للتواجد المادي في موقع العمل.

يمثل العمل عن بعد تحولاً ملحوظاً عن الإطار النمطي لعقد العمل، إذ لم يعد التزام العامل مرتبطاً بوحدة الزمان والمكان، بل أصبح جوهر الالتزام هو أداء العمل المكلف به وفق المعايير المتفق عليها، ومن ثم يثير هذا النمط العديد من الإشكاليات القانونية والتنظيمية، التي تستوجب البحث والتأصيل، لاسيما ما يتعلق منها بعناصر عقد العمل وأركانه الأساسية، كالارتباط بعلاقة تبعية بين العامل وصاحب العمل، وحدود السلطة الرقابية للأخير في ظل البعد المكاني للعامل.

ويثير العمل عن بعد أسئلة محورية حول المسؤوليات الملقاة على عاتق كل طرف: فمن يتحمل كلفة الأدوات والتجهيزات الالزمة للعمل؟ وهل تُعتبر ساعات العمل مرنة أم تخضع لضوابط محددة؟ وكيف تتم حماية العامل من المخاطر المهنية التي قد يتعرض لها وهو يعمل من منزله أو من بيئة غير مجهزة بمعايير السلامة؟ إضافة إلى ذلك، تبرز إشكاليات الخصوصية الناجمة عن اعتماد وسائل تقنية في متابعة العامل ومراقبة إنتاجيته، وهو ما يتطلب موازنة دقيقة بين حق صاحب العمل في الرقابة، وحق العامل في حماية حياته الخاصة.

وما يزيد الأمر تعقيداً أن القوانين الوطنية في معظم الدول لا تزال قائمة على التصور التقليدي لعقد العمل، ما يجعلها عاجزة عن مواكبة المستجدات العملية المرتبطة بالعمل عن بعد. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة، لتطوير تشريعات خاصة تراعي طبيعة هذا النمط من العمل، وتحدد بوضوح التزامات وحقوق كل من العامل وصاحب العمل، مع ضبط الجوانب المتعلقة بساعات العمل، والإجازات، والتعويضات، وأسس إنهاء العلاقة التعاقدية.

إن الاستفادة من العمل عن بعد تبدو واضحة على مستويات متعددة، سواء بالنسبة للعامل الذي يحظى بمرونة أكبر في تنظيم وقته، أم بالنسبة لصاحب العمل الذي قد يحقق وفراً في النفقات التشغيلية غير أن هذه الإيجابيات لا يجب أن تحجب التحديات العملية والقانونية، التي تفرض على المشرع وضع نظام متكامل يوازن بين متطلبات الكفاءة والإنتاجية من جهة، وضمانات العدالة وحماية حقوق العمال من جهة أخرى.

وبذلك فإن دراسة العمل عن بعد من المنظور القانوني تسعى إلى بيان أبعاده، وآثاره العملية، ورصد مواطن القصور في القوانين القائمة، واقتراح الحلول التشريعية والتنظيمية الكفيلة بإيجاد إطار قانوني متكامل يضمن نجاح هذا النمط الحديث من العمل، ويحقق مصلحة الطرفين معاً.

## المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ خَالِقِ الْخَلْقِ، بَاسِطِ الرِّزْقِ، فَالْقِبِيلِ الْإِصْبَاحِ ذِي الْجَلَلِ وَالْإِكْرَامِ وَالْفَضْلِ  
وَالْأَنْعَامِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ مَالِكِ الْمُلْكِ، مُجْرِي الْفُلُكِ، مُسَخِّرِ الرِّيَاحِ، دِيَانُ الدِّينِ رَبُّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلَاةُ  
وَالسَّلَامُ عَلَى الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ خَاتَمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالْمُرْسَلِينَ مُحَمَّدٌ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَعَلَى أَهْلِهِ مِنْ الْعِثْرَةِ  
الظَّاهِرَةِ آلَافِ التَّحْمِيَّةِ وَالسَّلَامُ. أَمَا بَعْدُ:

إنَّ الْبَحْثَ فِي مُقْدِمَةِ الْدِرَاسَةِ الْمُوْسُومَةِ (أَحْكَامُ مَرَاقِبَةِ رَبِّ الْعَمَلِ لِلْعَمَالَةِ عَنْ بَعْدِهِ)، يُحَتَّمُ  
عَلَيْنَا لِلإِحْاطَةِ بِمَفْهُومِهَا مِنْ كَافَةِ الْجَوَابِنِ تَقْسِيمَهَا وَفَقَاءً لِلْفَقَرَاتِ الْآتِيَّةِ:

### أولاً/ التعريف بموضوع الدراسة:

شَهَدَ الْعَالَمُ تَطْوِرًا كَبِيرًا فِي نَطَاقِ التَّكْنُولُوْجِيَا، مَا أَدَى بِدُورِهِ إِلَى التَّأْثِيرِ عَلَى مُخْتَلِفِ  
النَّطَاقَاتِ لَا سِيمًا نَطَاقِ الْعَمَلِ وَالعَلَاقَاتِ التَّعَاقِدِيَّةِ وَقَدْ نَتَجَ عَنِ التَّكْنُولُوْجِيَا الْحَدِيثَةِ فِي مَجَالِ  
الْعَمَلِ ظَهُورُ انْمَاطِ جَدِيدَةِ لِلْعَمَلِ فَلَمْ يَعُدْ الْعَمَلُ فِي شَكْلِهِ الْتَّقْلِيْدِيِّ هُوَ النَّمَطُ الْوَحِيدُ وَانْمَاطُ  
الْعَمَلِ عَنْ بَعْدِهِ إِلَى جَانِبِ انْمَاطِ أُخْرَى لِلْعَمَلِ حِيثُ إِنَّهُ اسْتَحْدَثَ بِسَبِيلِ ذَلِكِ التَّطْوِرِ الْمُسْتَمِرِ،  
وَبَعْدَ ظَهُورِ جَائِحَةِ كُورُوْنَا فَرَضَ عَلَى النَّاسِ التَّبَاعُدِ الْجَسْدِيِّ وَلِزْوَمِ الْمَنَازِلِ وَعَلَيْهِ كَانَ لَا بَدَ مِنْ  
اسْتِمْرَارِيَّةِ الْعَمَلِ بَعْدَ اسْتِخْدَامِ وَسَائِلِ التَّكْنُولُوْجِيَا الْحَدِيثَةِ مِثْلِ الْكَمْبِيُوْتُرِ وَالْمَحْمُولِ مَا أَدَى إِلَى  
ارْتِفَاعِ نَسْبَةِ الْاِقْبَالِ عَلَى الْعَمَلِ عَنْ بَعْدِهِ فِي مُخْتَلِفِ الْأَعْمَالِ وَتَبَعًا لِذَلِكِ سَعَتْ كَثِيرًا مِنِ الدُّولِ  
إِلَى تَنْظِيمِ ذَلِكِ وَأَعْدَادِ مِنْصَاتِ تَنْظِيمِ الْعَمَلِ عَنْ بَعْدِهِ وَتَعَالِجِ التَّغْرِيرَاتِ النَّاتِجَةِ عَنِهِ، اذ شَهَدَ الْعَالَمُ  
اِنْتَشَارًا وَاسِعًا لِنَمَطِ الْعَمَلِ عَنْ بَعْدِهِ، وَإِذَا كَانَتِ الثُّوَرَةُ الصَّنَاعِيَّةُ فَقَدْ أَدَتْ إِلَى تَحْوِلِ الْإِنْسَانِ مِنْ  
الْعَمَلِ الْإِلْدَوِيِّ إِلَى اسْتِخْدَامِ الْأَلَاتِ وَمِنْ الْمَصَانِعِ الْعَائِلِيَّةِ إِلَى مَصَانِعِ الْكَبْرِيِّ، فَأَنَّ الثُّوَرَةُ الْرَّقْمِيَّةُ  
وَانْعِكَاسَاتُ الْعُولَمَةِ عَلَى عَلَاقَاتِ الْاِنْتَاجِ قد افْرَزَتِ اِشْكَالًا جَدِيدَةً مِنِ الْعَمَلِ لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً مِنْ  
قَبْلِهِ وَمِنْ هَذِهِ الْاِشْكَالِ الْعَمَلُ عَنْ بَعْدِهِ حِيثُ يَكُونُ مَكَانُ الْعَمَلِ هُوَ مَنْزِلُ الْعَامِلِ، أَوْ مَكَانٌ أَخْرَى  
خَلَفُ الْمَنْشَأَةِ وَقَدْ تَرَازَدَ الْلَّجوَءُ إِلَى الْعَمَلِ عَنْ بَعْدِهِ بِشَكْلٍ مُطْرَدٍ نَظَرًا لِمَزاِيَا الْعَمَلِ الْمَرْنِ  
وَسَاعِاتِ الْعَمَلِ الْحَرَةِ وَيُؤْمِنُ فَرَصُ عَمَلِ النِّسَاءِ وَذُوِي الْاِحْتِيَاجَاتِ الْخَاصَّةِ وَيُوْفِرُ لَا صَاحِبَ  
الْعَمَلِ اِخْتِصارًا لِلْنَفَقَاتِ وَأَنَّ الْعَمَلَ عَنْ بَعْدِهِ شَانِهِ تَخْفِيْضُ التَّلَوُّثِ وَالْاِزْدَحَامِ النَّاجِمِ عَنِ  
وَسَائِطِ النَّقْلِ لِذَلِكِ الْيَوْمِ وَجَدَ اِرْبَابُ الْعَمَلِ اِنْفَسَهُمُ اِمَامُ خَطَرٍ تَعَطَّلَ عَجلَةُ الْاِنْتَاجِ وَقَدْ بَاتَ الْعَمَالُ

في وضع يهددهم بالبطالة لذا ظهر نظام العمل عن بعد كحل استثنائي من شأنه تلافي مخاطر تجمع العمال في مكان واحد.

### ثانياً/ أهمية موضوع الدراسة وأسباب اختياره:

تظهر أهمية الدراسة نظراً لتزايد اللجوء إلى العمل عن بعد كبديل للعمل النمطي، الذي يتطلب تواجد العامل في مكان تابع لصاحب العمل لما يتحققه هذا الشكل من العمل من فوائد متبادلة للعامل ولصاحب العمل، حيث يحقق لصاحب العمل الاقتصاد في النفقات المتمثلة في تجهيز موقع العمل والاستفادة من الأيدي العاملة الرخيصة، وتشغيل الأيدي العاملة الرخيصة وتشغيل الكفاءات، ويحقق للعمال الاستفادة من العمل المرن، وتشغيل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة ويمكن اللجوء إلى العمل عن بعد في ظل توقف المعامل والشركات عن العمل بعد تفشي وباء كورونا والتحذير من تجمع العمال في موقع العمل

أما أسباب اختيار موضوع الدراسة يمكن إيجازها بما يأتي:

- ١) ازدادت أهمية التكنولوجيا في جميع مجالات الحياة ومن ضمنها علاقات العمل.
- ٢) على الرغم من أهمية العمل في حياتنا اليومية إلا أن البحوث والدراسات القانونية في العراق، التي تسلط الضوء على العمل عن بعد قليلة جداً.
- ٣) إن هذا الدراسة تهتم بتسليط الجهد البحثي على واقع افتراضي معاصر لجمهور كبير من العاملين والعمال والذين يكونون بأمس الحاجة إلى تنظيم يفرض الحماية القانونية للعاملين في إطار العمل عن بعد.
- ٤) فضلاً عن ما تقدم هو غياب التنظيم التشريعي في العراق، إذ إن المشرع العراقي لم يقم بتنظيم هذا الموضوع في تشريع مستقل أو ضمن التشريعات الموجودة في العراق.

### ثالثاً/ إشكالية موضوع الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي أعطى القدرة فائقة للحركة المعلوماتية على المستوى العالمي فالعمل عن بعد جاء نتيجة لثورة المعلوماتية وعصر العولمة وتجاوز مفاهيم (العمل عن بعد) النظام القانوني التقليدي فالسؤال

يتبادر إلى الذهن، كيف يمكن لصاحب العمل أن يمارس سلطة الرقابة والاشراف والتوجيه على العامل في ظل عقد العمل عن بعد؟ وما هو التكيف القانوني لعلاقة التبعية في هذا العقد، فالأحكام المقررة لتنظيم العمل التقليدي غير منسجمة مع العمل عن بعد، لأن قانون العمل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ ينظم في أحكامه أوضاع مختلفة تماماً عن الأوضاع، التي حصلت بسبب الثورة المعلوماتية، ويفتقر بواسطتها العمل عن بعد.

#### رابعاً/ تساؤلات موضوع الدراسة:

- ١) هل يخضع الموظف العامل عن بعد لأحكام قانون العمل التقليدي نفسه وهل تعد علاقة العامل عن بعد مع رب العمل هي علاقة عمل؟
- ٢) كيف يتم تنظيم العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل عن بعد؟
- ٣) ما هي حقوق العامل عن بعد من حيث الأجر، ساعات العمل، والتأمينات الاجتماعية؟
- ٤) من يتحمل مسؤولية تهيئة بيئة العمل (الأدوات، الإنترنэт، المعدات)؟
- ٥) كيف تُحدد المسؤوليات في حال وقوع خطأ أو إهمال في إثناء أداء العمل عن بعد؟
- ٦) بما أن العمل عن بعد يكسر ثنائية "المكان والزمن"، فكيف يتم تحديد أوقات الدوام والإجازات؟
- ٧) ما هي الضوابط، التي تحكم مراقبة ساعات العمل الفعلية؟

#### خامساً/ نطاق موضوع الدراسة:

يدور **النطاق الموضوعي** للدراسة في تنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل من حيث الحقوق والواجبات، مع تجاوز شرط التواجد في مكان محدد واعتماد أسلوب أكثر مرونة في تحديد الزمن وساعات العمل. كما يشمل توفير الأدوات والتجهيزات الازمة لإنجاز المهام، وضبط إلبات المراقبة والإشراف بما يراعي الخصوصية. ويدخل في هذا النطاق أيضاً الاهتمام بالسلامة المهنية للعامل عن بعد، إضافة إلى ضرورة وضع تنظيم قانوني خاص يستجيب لخصوصية هذا النمط من العمل. أما **النطاق التشريعي** للدراسة يتضمن بشكل أساسى قانون العمل العراقي رقم (٣٧) لسنة ٢٠١٥، وقانون العمل المصري رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٣، وقانون

العمل المصري الجديد رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٥ الذي نظم انماط العمل الجديدة، وقانون العمل الفرنسي بموجب القانون رقم (٣٤٧-٢٠١٢) الصادر بتاريخ ٢٢ اذار ٢٠١٢، الذي نظم العمل عن بعد في المادة (L.1222) مع الاستعانة بقوانين أخرى من ضمن التشريعات آنفًا، التي تم الاعتماد عليها بشكل ثانوي.

#### سادساً/ الدراسات السابقة:

##### الدراسات داخل العراق:

(١) دلاوه ر صالح محمود، التنظيم القانوني لعقد العمل عن بعد، مجلة دراسات البصرة، السنة السادسة عشرة، العدد ٤٢، ٢٠٢١.

(٢) آمال عبد الجبار حسوني، نادية كعب جبر، المسؤولية المدنية الناشئة عن العمل عن بعد في الدوائر الحكومية، مجلة جامعة تكريت للحقوق، مج ٩، ع ١، ج ١، ٢٠٢٢.

(٣) حسين عزيز حسن الحميري، حماية العامل في عقد العمل عن بعد من مخاطر التقنيات الحديثة، مجلة كلية القانون والسياسة، جامعة كركوك، مج ١٣، العدد ٤، ٢٠٢٤.

(٤) محمد عبد الرحمن ابراهيم، نحو قانون ينظم العمل عن بعد في العراق، مجلة النهرين للعلوم القانونية، مج ٢٦، ٢٠٢٤.

(٥) حنان قاسم كاظم، علاقة التبعية عن بعد، مجلة الجامعة العراقية، العدد ٥٤، ج ٣.

##### الدراسات خارج العراق:

(١) خالد السيد محمد عبد المجيد موسى، أثر التقدم التكنولوجي على تطور أحكام عقد العمل عن بعد، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠١١.

(٢) علا فاروق عزام، المسؤولية القانونية في عقد العمل عن بعد، اطروحة دكتوراه، جامعة حلوان، مصر، ٢٠١٢.

(٣) محمد فاضل يبشا، الشغل عن بعد دراسة مقارنة في ضوء مدونة الشغل، رسالة دبلوم، جامعة الحسن الاول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سطات، ٢٠١٦.

(٤) محمد فاضل يبشا، الشغل عن بعد دراسة مقارنة في ضوء مدونة الشغل، رسالة دبلوم،

- جامعة الحسن الاول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، سطات، ٢٠١٦.
- ٥) نجلاء توفيق نجيب فليح، د. نادية محمد مصطفى، التكيف القانوني للعمل عن بعد، دراسة مقارنة، بحث مقدم الى مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الانسانية، مج ١، عدد ١، ٢٠١٨.
- ٦) محمد عبد الحفيظ المناسير، النظام القانوني لعقد العمل عن بعد، دراسات علوم الشريعة والقانون، مج ٤٦، ٤٦.
- ٧) بشائر يوسف عبد العزيز الماجد، عقد العمل عن بعد بين فلسفة الخصوصية والحماية لحق العامل ورب العمل في ظل جائحة كورونا، بحث منشور في المجلة الدولية للقانون، مج ٩، ع ٤، ٢٠٢٠.
- ٨) آسيه المواق، العمل عن بعد بين رهان حماية الاستثمار وقصور الضمانات القانونية، مجلة قانون الاعمال والعقارات، ج ١، دار السلام للطباعة، الرباط، ٢٠٢١.
- ٩) امل شربا، محمد درويش درويش، الطبيعة القانونية للعمل عن بعد، دراسة مقارنة بين التشريعين السوري والفرنسي، مجلة جامعة البعث، مج ٤٣، عدد ٣٣، ٢٠٢١.
- ١٠) باسم محمد فاضل المدبولي، الحماية القانونية للعاملين عن بعد في ظل جائحة كورونا، المجلة القانونية، العدد ١١، بلا سنة نشر.
- ١١) عوض رسلان، التنظيم القانوني في عقد العمل عن بعد، مجلة جامعة طرق للعلوم الاجتماعية والانسانية، ع ١٦، يناير، ٢٠٢٥.
- ١٢) يونس البزوتى، حماية حقوق العامل في عقد العمل عن بعد، مجلة القانون والاعمال الدولية، عدد ٥٧، ٢٠٢٥.

#### سابعاً/ صعوبات موضوع الدراسة:

تمثلت هذه الصعوبات بعدم وجود تطبيقات قضائية في الوقت الحاضر لموضوع العمل عن بعد في العراق، وهذا ما لمسناه عن طريق مراجعة المحاكم الآتية: (محكمة التمييز الاتحادية، محكمة العمل في بغداد \_ محكمة إستئناف الرصافة، محكمة العمل في بغداد \_ محكمة إستئناف الكرخ).

#### ثامناً/ مناهج موضوع الدراسة:

لكي نصل إلى الغرض من هذه الدراسة، إنبعنا المنهج الوصفي عن طريق التعريف

بمغاهيم الدراسة (العمل عن بعد)، والمنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية، وذكر آراء الفقهاء وتحليلها من الناحية الموضوعية، وبعض الأحكام القضائية المتيسرة، وأخيراً المنهج المقارن من خلال المقارنة بين التشريع العراقي، والمصري، الفرنسي، مع ذكر موقف بعض التشريعات في مواضيع معينة بحسب الحاجة ومنها التشريع الاردني، والمغربي، والسعودي، والامريكي، لكي نخرج من هذه المقارنة بأفضل النتائج.

#### تاسعاً/ هيكليّة موضوع الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة، أرتأينا تقسيم الرسالة على وفق خطة علمية محكمة تتكون من مقدمة، وفصلين كل فصل منها يتضمن مبحثين ومن ثم كل مبحث يتضمن مطلبين، وخاتمة.

الفصل الأول عقدها للحديث عن مفهوم العمل عن بعد، وذلك في مبحثين: الأول نتكلم فيه عن ماهية العمل عن بعد من خلال بيان المقصود بعقد العمل وأثاره كمقدمة لفهم الموضوع الرئيسي، ومن ثم نتطرق إلى علاقة التبعية في عقد العمل عن بعد، والمبحث الثاني: علاقة التبعية في عقد العمل عن بعد.

أما الفصل الثاني فقد عقدها لبيان أحكام انعقاد عقد العمل عن بعد، وذلك في مبحثين: الأول يخص الإيجاب الإلكتروني في عقد العمل عن بعد، الذي يتضمن خصوصية الإيجاب وسريانه والقبول الإلكتروني ومفهومه، والمبحث الثاني: أحكام مراقبة رب العمل للعملة عن بعد.